وزمان الساعة وان طال لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة فاطلاق
الساعة على القيامة مجاز وعلى الاخر حقيقة وذلك مخرج الكلام على
التجنيس كما لو قلت ركبت حمارا ولقيت حمارا بليد انتهى فان قلت
هذا اباي هنا ان الشق في الموضعين بمعنى واحد ويتسلم الاختلاف
بينهما في احدهما حقيقة وفي الاخر مجاز قلت يمكن ان يقال انه فيهما
مختلف وحقيقي اذ شق الاجرام الجمادية غير شق الاجرام الحيوانية
من حيث الصورة والاله وايضا فشق القمر شق جرمه كله وشق الصدر
ازالة تمشاه لا غير وكفى بهذا اختلافا ثم المتبادر من كل منهما انه
حقيقي كما لا يخفى فيلزم ليس في القرآن من الجناس التام غير هذه الاية
واستدرك عليه الشيخ الاسلام بن حجر باية يكاد سنا برقه يذهب
بالابصار فانه استعمل الابصار اولا بمعنى العيون وثانيا بمعنى
البصائر وقد ينظر فيه بان استعمال الابصار في البصائر مجازي
وقد تقرر انه لا يكفي وقد يجاب بادعاء انه حقيقة عرفية وعلى
كل فاقول في القرآن اية اخرى اظهر من تلك وهي يلوون السنتهم
بالكتاب لتحسبوه من الكتاب فالاولة ما كتبوه بايديهم المذكورة
في قوله للذين يكتبون الكتاب بايديهم والثاني التوراة والانجيل
والثالث الجنس الشامل لكتب الله كلها وما هو من عند الله
الله فان قلت هذا اعم من الثاني فليس مغايرا له من كل وجه قلت
بل ليس مغايرا له حقيقة كما صرح به وعلى التنزيل وان هذا التغاير
لا يكفي هنا فكفى التغاير من اللفظين الاولين فيتحقق الجناس التام
فيهما فان قلت لم لم يعد وامنه ان النفس بالنفس الخ قلت
كانه لكون هنا مميزا يمنع تمام التجنيس وهو الباء الدالة على المقابلة
فتامله فان قلت لم اكتفوا في التورية بكون احدهما مجازا الا هنا قلت

لوضوح

لوضوح الفرق اذ مبنى التورية على قصد المعنى البعيد والمجاز قد يكون
كذلك ولا كذلك الجناس التام فلم يكف فيه كون احدهما مجازا ومن ثم
اقر بعض المحققين يشترط كونهما حقيقتين وعليه يحتمل ان يقال
لابد ان يكون كل حقيقة في الشرع او في العرف او في اللغة فلا يكفي
كون احدهما حقيقة شرعية والاخر حقيقة لغوية مثلا لان
هذين كالحقيقة والمجاز وقد تقرر انهما لا يكفيان ويحتمل ان يقال
يكفي ذلك ويؤيده اطباقهم على ان الاية فيها الجناس التام مع ان
حقيقة الساعة لغة او عرفا او شرعا واحد وانما الاختلاف
من حيث انها في مطلق الزمن حقيقة لغوية وفي القيامة حقيقة
شرعية وهذا الثاني اقرب ومما يؤيد اشتراط كونهما حقيقتين
انه ما من لفظ غالبا او دائما الا وله حقيقة ومجاز فلو فلنا مايكفي
كون احدهما مجازا لزم وجود التجنيس في غالب الالفاظ او كلها وهو
بعيد جدا ولك ان تاخذ من قولهم ليس في القرآن جناس تام الا مامر
مع ما هو من نحو النفس بالنفس الذين قالوا لهم الناس ان الناس
الخ بالحرف ونحو ذلك ان شرط الجناس التام ان لا يكون في اللفظ قرينة
ظاهرة تدل على تغاير معنى اللفظ المتحد وهو متحد لانه مع فهم
التغاير ليس فيه تقوية اصلا وسيأتي الجناس التام انا هو التقيه
نادر السامع ما امكن نظر التورية ولم ار لاحد من اهل البديع في هذا
المحث ما يشفي فتامله فان قلت ما ذكر في شق من الاختلاف انما هو
بالنظر لمتعلق الشقين دون موضوعهما وذلك لا يكفي قلت
هذا وان كان ظاهر كلامهم الا انه لا يمنع من ان يلحق به احتمال فيهما من
حيث المتعلق اذ انما قضت به صورة تامة وانما شق له القمر لانه شق
عن صدره حتى اخرج قلبه ثم شق وطهر فجوز لي عليه ذلك موشرط